

بسم الله الرحمن الرحيم

**((فقه الأولويات بين الوسائل والغايات
، دراسة مقاصدية في الاجتهاد الذرائعي))**

إعداد

د. طارق أسعد حلمي الأسعد

أستاذ الفكر الإسلامي والإسلام و قضايا العصر المشارك

الجامعة الهاشمية - الأردن - الزرقاء

١٤٤٢ هجرية

"فقه الأولويات بين الوسائل والغايات، دراسة مقاصدية في الاجتهاد الذرائعي"

عَرَضُ بَنَاتِ الصُّلْبِ عَلَى الْخُطَابِ أَيْسَرُ مِنْ عَرَضِ بَنَاتِ الْفِكْرِ عَلَى الْأَلْبَابِ

مقولة منسوبة للأصفهاني ولم أعثر عليها وذكرت لها لأنها من المُلح واللطائف

((فقه الأولويات بين الوسائل والغايات، دراسة مقاصدية في الاجتهاد الذرائعي))

طارق أسعد حلمي الأسعد.

قسم المواد الإنسانية المساندة ، كلية الآداب ، الجامعة الهاشمية ، الزرقاء ، الأردن.

البريد الإلكتروني: tarq@staff.hu.edu.jo

الملخص:

ترسم هذه الدراسة حدود الذرائعية، وتبين مسالكها في مقارباتها الأغلبية التي تمحصر النظر في ما هو الأوّلى بلوغه، مما يقبل التطبيق الأقرب لمفهوم المصلحة بكل مستوياتها الضرورية والحاجية والتحسينية، وذلك تأسيساً للذرائعية المستمرة في تحسين أدائها والظافة بمطالبها الناوية في مقاصد تَتَّبَعُها وسائلها التي تؤثر في اقتضاء المعنى المناسب في محل الحكم ، وقد تقرر في هذه الدراسة النظر في ما يُفضي الى استدعاء ما هو الأوّلى الذي صار إليه المحققون وبلغه اجتهادهم وشدة توقيهم في التحري عن اعتبار المآلات وتحصيل المقاصد، ثم العمل على استنبائه تحقيقاً وتأصيلاً.

الكلمات المفتاحية: فقه الأولويات ، دراسة مقاصدية ، الاجتهاد الذرائعي ، اعتبار المآل ، الأولى في الحقيقة وفي نفس الأمر ، تحقيق المناط ، تنقيح المناط، فقه الموازنات، حصول التسوية المستمر، البيان النازل في محله، الاقتضاء الأصلي، الاقتضاء التبعي، إقتضاء المعنى المناسب، إستظهار مراد الشارع، الوسيلة تتبع مقصدها، إستنباء الأولى، إستدعاء الأولى، النظر الأصولي ، النظر المصلحي، سدّ الذرائع ، التمسك بالبراءة الأصلية.

"Jurisprudence of priorities between means and objectives, a purposeful study in the jurisprudence of pretexts"

Tarek Asaad Helmy Al Asaad

Department of Allied Humanities, Faculty of Arts, The Hashemite University ,Blue, Jordan.

Email : tarq@staff.hu.edu.jo

Abstract:

This study draws the limits of pretexts, and shows its courses in its approaches the majority that considers what is the first to reach, which accepts the closest application of the concept of interest at all its necessary levels, need and improvement, based on the constant pretexts in improving its performance and triumphant with its second demands in purposes followed by its means that affect the requirement of the appropriate meaning in the place of judgment, and it was decided in this study to consider what leads to the recall of what became the first which became the investigators and in the language of their diligence and the severity of their investigation Considering the machinery and collecting the purposes, and then working to adopt it as an investigation and rooting.

keywords: The jurisprudence Of priorities, The Study Of Intention , The Pragmatic Diligence , The Consideration Of Money, The Priority In The Truth and in the same matter, The Fulfillment Of The Mandate, The Revision Of The Point , The Jurisprudence Of Balances, The Occurrence Of Continuous Justification, The Statement Descending in its Place , The Original Requirement , The Accessory Requirement, The Requirement Of The Appropriate Meaning, The Invocation Of The Will Of The Street The Means Follow Its Purpose, The Construction Of The Former, The Invocation Of The Former, The Fundamentalist Consideration , The Conciliatory Consideration, Blocking The Pretexts , Adhering To The Original Innocence.

مقدمة:

يُعدُّ فقهُ الأولويات هو الفقه الخالص عن تبعات الخلاف وموجباته، وهو يمثل الفقه بما آل إليه نظرُ المحققين، وبلغه اجتهادُهم وفحصهم وشدة توفيقهم في التحري عن اعتبار المآلات، والنظر في المقاصد؛ فهو على ذلك: الفقه المحقق لمطلب العبادة، الذي تتحسر وراءه مطالب العباد .

إن فقه الأولويات: هو الفقه بما هو الأولى في الحقيقة وفي نفس الأمر، أي في تحصيل الأحوال والمعاني المرادة لله تعالى، وعليها تدور دائرة التكاليف التي خاطب الله تعالى بها المكلفين، اقتضاءً أو وضعاً أو تخييراً، وبحد هذا الفقه المُحصّل لمعنى ما ورد الخطاب به مجرداً عن ملحقات نظر الفقهاء واختلافاتهم؛ يكون تحقيق النظر في معاني ومستويات هذا الأولى، وذلك في سياق العمل على إنشاء المقاصدية، بما هي المعاني المرعية في أصل التشريع؛ ففقه الأولويات، ليس فقط بالموازنة الاستدلالية في أبواب التعارض والترجيح، وإنما هو: بالتحري الذي يخضع لقواعد التحسين المستمر في أدائه الفقهي التجريدي للواقعة النازلة في موضع الخلاف، غير أن فقه الأولويات، على أنه يبدأ فقهاً بالمعنى الصناعي^١ للعلم بالواقع والنوازل والأحكام الشرعية المكتسبة من أدلتها التفصيلية، إلا أنه وراء ذلك، هو: فقهٌ بالمعنى القائم على الدراية بما الحال مُفَعَّلَةٌ في طلبه واقتضائه في محل البيان النازل في واقعته؛ فمن هذه اللازمة، قد يعترض الفقه بالأولويات الفقه بمعناه الصناعي عند أهله، وذلك لحال الفقيه هنا من تُصدَّر النظر في الأدلة الشرعية واستنباط الأحكام منها، دون مراعاة مقتضيات الأحوال المكتسبة من النظر في المال، ولذلك (فلا يتمكن المفتي ولا الحاكم من الفتوى والحكم بالحق إلا بنوعين من الفهم، أحدهما: فهم الواقع والفقه فيه واستنباط علم حقيقة ما وقع بالقرائن والأمارات والعلامات، حتى يحيط به علماً، والنوع الثاني: فهم الواجب في الواقع، وهو: فهم حكم الله تعالى الذي حكم به في كتابه، أو على لسان قوله في هذا الواقع، ثم يُطبَّق أحدهما على الآخر، فمن بذل جهده واستقرغ وسعه في ذلك لم يعدم أجرين أو أجراً، فالعالم: من يتوصل بمعرفة الواقع والفقه فيه إلى معرفة حكم الله عز وجل ورسوله ﷺ، كما توصل شاهد يوسف عليه السلام يشق القميص من دبر إلى معرفة براءته وصدقه)^٢ وإذ ذلك؛ فإن الفقه - في مطالبه العاليات - الذي هو: العلم بالأولويات (واقع على صفة في المرء، وهي فهمه لما عنده، وتنبُّههُ على حقيقة معاني ألفاظ القرآن الكريم والحديث ووقوفه عليها، وحضور كل ذلك في ذكره متى أراده)^٣.

^١ المعنى الصناعي: أي أن يكون المعنى الصناعي المنقول إليه الاسم مشابهاً للمعنى الجمهوري المنقول عنه الاسم، أو متعلقاً به بوجه ما آخر من وجوه التعلق، أنظر: المنزوع البديع في تجنيس أساليب البديع، لأبي محمد القاسم السجلماسي، تقديم وتحقيق علال الغازي، مكتبة المعارف، الرباط، ط ١، سنة ١٤٠١ هـ، ص ٣٧٣.

^٢ ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر شمس الدين، أعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق محمد بن عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، سنة ١٤١١ هـ، ٦٩/١.

^٣ ابن حزم الظاهري، أبو محمد علي بن أحمد الأندلسي، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق محمد أحمد شاكر، دار الأفاق الجديدة، بيروت، ١٣١/٥.

(فليست تنزل بأحد عن أهل دين الله تعالى نازلة، إلا وفي كتاب الله تعالى الدليل على سبيل الهدى فيها)^١؛ فيكون المقصد الأولي هو إظهار سبيل الهدى في حق هذه النازلة، وذلك بمراعاة مقتضيات الحال فيها، واعتبار ما يستنهضه الفقيه النوازي من القرائن المخصصة لما هو الأولي في فقه هذه الواقعة النازلة. وبعد؛ فهذه مقدمة، بيّنت فيها موقع فقه الأولويات بمقتضيه الشرعي والعقلي، وإنه - إذ ذلك - هو الأولي أن ينال بأولويته رُكْنِيَّتَهُ في الأداء الفقهي العام، بحيث يعمل أهل الفقه والاجتهاد على تحقيق معايير توجيهه للقرائن المُحْتَفَّة والعلل الملحوظة المقترنة، وذلك من أجل الإتيان على استخلاص ما هو الأولي في سياقات مختلفة متنازعة، أو في مورد روايات وأخبار ملحقه بجهات إنشائها في محالها من البيان، أقول: يكون العمل الفقهي على استخلاص الأولي شروعاً في تحقيق مطلب العبادة في حقيقتها المُقرّة في حدود الطاقة البشرية للفقيه.

مباحث الدراسة:

المبحث الأول: التعريف بفقه الأولويات مركباً إضافياً

الفرع الأول: تعريف الفقه في اللغة وفي المصطلح

الفرع الثاني: التعريف بالأولوي في اللغة وفي المصطلح

الفرع الثالث: تعريف فقه الأولويات بالمعنى الخاص الحاصل بعد الإضافة

المركبة

المبحث الثاني: فقه الأولويات بين الوسائل الممكنة والغايات المناسبة في

الحال والمآل

المبحث الثالث: أسس فقه الأولويات

الأساس الأول: مقاصد الشريعة

الأساس الثاني: نفي الحرج

الأساس الثالث: الذرائع

المبحث الرابع: أثر الاجتهاد الذرائعي في تحقيق أصول فقه الأولويات

وتطبيقاته المقاصدية .

المبحث الخامس: نماذج من تطبيقات فقه الأولويات واستدلالات الفقهاء

فيه

^١ الشافعي، محمد بن إدريس، الرسالة، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص ٢٠.

المبحث الأول

التعريف بفقه الأولويات مركباً إضافياً

وفيه فروع:

الفرع الأول

تعريف الفقه في اللغة وفي المصطلح

الفقه في اللغة: قال في النهاية: (الفقه في الأصل: الفهم، يقال فقه الرجل بالكسر، يفقهه فقهاً، إذا فهم وعلم، وفقه بالضم إذا صار فقيهاً عالماً).^١

وقيل هو: (التوصل إلى علم غائب بعلم شاهد، قاله الراغب، قال العسقلاني في شرحه على مختصر الطوفي: الفهم هيئة للنفس، بها يتحقق معاني ما يُحس، فالعلم: إذن عنه، ... فهو أخص من العلم)^٢، وهو في المصطلح: (العلم بالأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية بالاستدلال)^٣؛ فالعلم هنا بمعناه المصدري الذي هو حصول العلم أو الملكة الراسخة في النفس، حتى يتجه القول به استدعاءً للمقاصدية وتثبيتاً لها، واستدعاء المقاصدية هو في الحقيقة وفي نفس الأمر: استدعاء أمر الله تعالى بالتفقه وبذل الطاقة والوسع؛ بما يكون معه تحقق مراد الله تعالى وتفقيحه، وبخاصة إذا اتسعت مقتضيات الاجتهاد واشتد التفريع وتوعرت سبيل التقريب بين الفروع وأصولها، وفي هذه اللازمة يعرف القاضي الحسين الفقه بأنه: (افتتاح علم الحوادث على الإنسان، أو افتتاح شعب أحكام الحوادث على الإنسان)^٤ وفي إشارة القاضي الحسين إلى الأداء الفقهي الذي ينبغي أن يترتب بالحوادث ومجرياتها ما ينهض بمعنى الفقه في تربصه المستمر في تحسين أدائه المنبثق عن أصول الأدلة الشرعية، وهنا يستقيم القول بأن العلم الواجب بلوغه والقول به، هو الأولى في موضعه وموضوعه، دون ما ينخفض من الآراء والمذاهب التي هي محض اجتهاد، تم استبناؤه دون النظر فيما يستدعي المقاصدية، التي هي عين مراد الله تعالى ورسوله ﷺ، وبهذه اللازمة الحاصرة لمعنى العلم في المصطلح، تتحدد المفاهيم المقصودة وتتحرر انزياحات الفقهاء وانبعاثات الآراء الفقهية عندهم بما ملأ الأسفار والمدونات الفقهية العارمة بكل ما لا أولوية له مما لا موجب لاستدعائه.

^١ ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، تحقيق طاهر أحمد الراوي، مؤسسة اسماعيليان للطباعة والنشر، قم، إيران، ط٤، ١٣٦٤ هـ، مادة فقه ٤٦٥/٣.

^٢ المنياوي، أبو المنذر، محمود بن محمد بن عبد اللطيف، الشرح الكبير لمختصر الأصول في علم الأصول، ط١، ١٤٣٢ هـ، ٥٦/١٢، قلت: وهذا المنزغ في التعريف، هو المقصود بالنسبة إلى حركة النفس في المعقولات المطلوبة حسب أهميتها في ميزان الطلب لما هو أولى.

^٣ السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين، رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، تحقيق محمد معوض وآخر، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٩ هـ، ٢٤٤/١.

^٤ نقله الزكشي، أبو عبدالله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر، المنشور في القواعد الفقهية، نشر وزارة الأوقاف الكويتية، ط٢، سنة ١٤٠٥ هـ، ٦٧/١.

الفرع الثاني

تعريف الأولى في اللغة وفي المصطلح

الأولى لغة: (من أفلت التفضيل، بمعنى الأحق والأجدر، وفي الحديث، (ألقوا الفرائض بأهلها، فما أبقت سهام فأولى رجل ذكر) أي أقرب في النسب إلى المورث)^١، والأولويات في اللغة: (جمع مفردة أولوية، وهي مصدر صناعي)^٢، قال الفراهيدي: (الأولى بالشئ أي الأحق به من غيره)^٣.

وفي المصطلح، يقرر النظر بأن الأولى: هو حقيقة سائغ بها الانجذاب والتردد بين الحدود المعرفية، فالتقدير المفضي إلى استدعاء ما هو الأولى، ثم العمل على استنبائه تحقيقاً وتأصيلاً، هو اللازمة الاصطلاحية المرعية في بلوغ ماهية الأولى بلوغاً مخرجاً عما دونه على ما يقرره أصلاً الاستدعاء والاستنباء اللذان هما وسيلة أداء هذا الأولى وإنتاجه^٤.

الفرع الثالث

تعريف فقه الأولويات بالمعنى الخاص الحاصل بعد الإضافة المركبة

فقه الأولويات بمعناه الخاص هو: الدليل القائم في محله في تحصيل المطلوب حقيقة وفي نفس الأمر، إذ هو نمط من الفكر الحاصل في حركة النفس في المعقولات^٥ فهو على ذلك كيفية نفسانية في حركتها من المبادئ إلى تحصيل المطالب بمقاصديتها الثابتة، ولا تقتصر هذه الكيفية على حد الفقه في اصطلاح أهله بما هو العلم الذي يستنبه مطلق النظر بما قد ينخفض في مآلاته عن استدعاء المقصد، ففقه الأولويات على ذلك: علم مستقل استقلال علم أصول الفقه وغيره، ولا يمكن نسبه إلى معنى الفقه بأدلته عند أهله وإنما هو أوسع في مادته ونطاقه، فهو يأخذ من الفقه، وَيَسَعِدُ بتقعيد الأصوليين، ويمتد أفقه إلى علم المقاصد المتموضع في الأسبقيات الشرعية المراد إنجازها^٦، والمعنى في عبارات المعرفين لهذا الفقه القائم على الأدلة في معقولها ووحى مقاصديتها

^١ المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، صدر سنة ١٣٧٩ هـ، مادة (أول).

^٢ المعجم العربي الأساسي، تأليف جماعة من اللغويين العرب، المنظمة العربية للتربية والثقافة.

^٣ الفراهيدي، الخليل ابن أحمد، كتاب العين مرتباً على حروف المعجم، ترتيب وتحقيق د. عبدالحميد هندواوي، منشورات دار الكتب العلمية، ط١، سنة ٢٠٠٣م، ١٤٢٤ هـ، ١/١٠١، باب الهمزة.

^٤ قلت: كانت الإشارة في تعريف الأولى في المصطلح إلى ما يبنى عليه من أصلي الاستدعاء؛ أي توافر النظر على تحصيل المطلوب، وهو عين الاستدعاء، وأصل الاستنباء، أي تمكين الرأي المطلوب ببينة يعتمد تأصيلها على الدليل الشرعي المصير إليه في بابه.

^٥ كما عرفه ابن السبكي في متن جمع الجوامع، ط٢، مصطفى البابي الحلبي، ١٤٢/١.

^٦ قلت: هذا تعريف الأستاذ محمد الوكيل في كتابه فقه الأولويات، دراسة في الضوابط، وهو من منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، سلسلة الرسائل الجامعة رقم ٢٢، ط١، سنة ١٤١٦ هـ، ص

التي تتحدد بها مستوياتها في الأداء والتطبيق بحسب مقتضيات الحال والتصورات عن المال، يجد أن لهذا الفقه بمطالبه العالية دعامة قائمة فيه هي معرفة مراتب الأعمال بموضعها في الأداء والخطاب بالتكليف؛ (فمن لم يوازن ما في الفعل والترك من المصلحة الشرعية والمفسدة الشرعية، فقد يدع واجبات ويفعل محرمات^١)، (فإن نجا منها بفقه في الأعمال ومراتبها عند الله تعالى ومنازلها في الفضل ومعرفة مقاديرها والتميز بين عاليها وسافلها ومفضولها وفاضلها ورئيسها ومرؤسها وسيدها ومسودها، فإن في الأعمال والأقوال سيذا ومسودا ورئيسا ومرؤوسا وذرؤة وما دونها)^٢، وقد وجدت بالنظر في مورد الفقه بالأوليات أنه يأتي على تحقيق المناط وتنقيحه عند الأصوليين الذي معناه: (أن يثبت الحكم بمدركه الشرعي، لكن يبقى النظر في تعيين محله)^٣، (فإذا وجد العالم الراسخ في فهم مقاصد الشريعة واقعة علق عليها الشارع حكما، ثم تغير حالها بعد حال تقتضي تغير الحكم اقتضاءً ظاهراً، كان له أن يرجع بها إلى أصول الشريعة القاطعة، يقتبس لها من الأصول حكماً يطابقها)^٤ ولما كان فقه الأولويات فقهاً قائماً على النظر في تعيين المحل والتوقي في تحصيل المطلوب بحسب مقتضيات الرتبة والحال، فقد احتاج إلى ضابطين هما:-

الأول: أنه يصار إليه في تقديم ما يوجب النظرُ تقديمه في حال التعارض وتزاحم الأدلة، لا على سبيل الإطلاق، وهذا ما يصدق عليه فقه التوازن الذي تتم به (المفاضلة بين المصالح والمفاسد المتعارضة والمتزاحمة، لتقديم أو تأخير الأولى بالتقديم والتأخير)^٥، (فإذا ازدحم واجبان لا يمكن جمعهما، فقدم أوكدهما؛ لم يكن الآخر في هذه الحال واجباً، ولم يكن تاركه لأجل فعل الأوكد تارك واجب في الحقيقة، وكذلك إذا اجتمع محرمان لا يمكن ترك أعظمهما إلا بفعل أدناهما؛ لم يكن فعل الأدنى في هذه الحال محرماً في الحقيقة، وإن سمي ذلك ترك واجبٍ وسمي هذا فعل محرّم باعتبار الإطلاق لم يضر)^٦، هذا وقد نهضت الحاجة إلى فقه الموازنات في هذه الأعصار التي تزاحمت فيها الأدلة

^١ ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبدالحليم، مجموع فتاوى، تحقيق عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، نشر مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، سنة ١٩٩٥ م، ٥١٢/١٠.

^٢ ابن القيم الجوزية، ابو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر، تهذيب مدارج السالكين، هذبه عبد المنعم صالح العلي العزي، دار النشر للجامعات، مصر، سنة ١٤٣١ هـ، ط١، ص ١٣٠.

^٣ الشاطبي، أبو اسحق، ابراهيم ابن موسى، الموافقات، تحقيق مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان للنشر والتوزيع، ط١، سنة ١٤١٧ هـ، كتاب أحكام الاجتهاد والتقليد، ١٢/٥.

^٤ انظر في تفصيل ذلك ما قاله محمد الخضر حسين في كتابه الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان، اعتنى به د.محمد عمارة، نشر نهضة مصر للطباعة والنشر، سنة ١٩٩٩ م، ص ١٥ وما بعدها، وذلك في قوله: (ثم إن الأدلة قد تتزاحم في نظر المجتهد وبراها واردة على قضية واحدة، وكل منها يقتضي من الحكم غير ما يقتضيه الآخر، فيحتاج الى أن ينقب عن الوجوه التي يترجح بها جانب أحدها ليعتمد عليه في تقرير الحكم.

^٥ الكمالي عبدالله بن يحيى، تأصيل فقه الموازنات، دار بن حزم، ١٩٢١ هـ، ص ٤٩.

^٦ ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوى، تحقيق محمد بن عبد الرحمن ابن قاسم، نشر مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، سنة ١٤١٦ هـ، ٥٧/٢٠.

واتسعت فيها أبواب التعارض، (لاسيما في الأزمنة والأمكنة التي نقصت فيها آثار النبوة، وخلافة النبوة، فإن هذه المسائل تكثر فيها، وكلما ازداد النقص ازدادت هذه المسائل، ووجود ذلك من أسباب الفتنة بين الأمة)^١.

الثاني: أن الموازنة المصير إليها في فقه ما هو أولى لاستحقاقاته المعللة بالأسباب الظاهرة والملحوظة في نظر المجتهدين وتحريمهم، موازنة قائمة على الدلالات اللازمة في عبارة النص وإشارته ودلالته ودلالة اقتضائه، وليست موازنة يستصدرها مجرد العقل في نافلة الرأي وتزويده؛ إذ إن الحسن الذي تستحسنه قواعد فقه الأولويات مما يدل عليه الدليل بمعقوله ومقاصديته، قد حسنه الشرع أصالة وأصحاب الرأي يلمحون المصلحة ويقدرونها بقدرها .

^١ المرجع السابق .

المبحث الثاني

فقه الأولويات بين الوسائل الممكنة والغايات المناسبة في الحال والمآل .

تقرر أن فقه الأولويات هو فقه مقتضيات الأحوال بالمعنى المقاصدي، بما يشتمل عليه هذا المقتضي الموسَّع لهذه الأولوية في نازلتها الواقعة، وهذا المقتضي يله صفتان معتبرتان في تسويغ هذه الأولوية، هما: صفة موضوعها الوسائل الممكنة، "بحيث يكون إماكنها في محل هذا المقتضي دليل أولوية التوسل بها"، كإثبات الصوم بالرؤية الممكنة لكل أحد بلا عنتٍ أو حرج، فإن عُمَّ على الناس حصول الرؤية - أي تحقق الوسيلة الممكنة التي عينها الحديث-، فإنهم يتمون عدة شهرهم على ما جرت عليه أحكام الوسائل الممكنة التي لا يقع معها الناس في الحرج المنفي عن أصول الشريعة المكلفين بها، وفي محل هذا المقتضي - وهو حصول الرؤية بما هي الوسيلة الممكنة لكل أحد من الناس- تَعَيَّنَتْ؛ فكانت هي هذا الموسَّع في محله، ولا يَسَعُ معها في محلها غيرها مما لا تتحقق فيه صفة الإمكان واليسر ورفع الحرج، ولقد كان من التوسعي محل هذا المقتضي بما تعينت معه الوسيلة الممكنة أن قِيلَ الشرع في ثبوت الصوم بالرؤية شهادة الواحد العدل، وذلك لأن خبر الواحد في هذا المحل الذي تعينت فيه وسيلة الرؤية هو من آثار تحقق صفة الإمكان في هذه الوسيلة، وأما الصفة الثانية: فهي صفة موضوعها الغاية المناسبة، ومعنى كونها مناسبة، أي ثابتة لا تُردُّ عليها أسباب النفي والتعطيل، ومن الصور المبيَّنة عن ذلك ما مال إليه العلامة الشيخ أحمد شاکر في إثبات الصوم بالحسابات الفلكية بناءً على أن الحكم باعتبار الرؤية معللٌ بما نص عليه الحديث نفسه، وقد انتفت هذه العلة الآن، فينبغي أن يَنْتَقِيَ معلولها، إذ إن الحكم يدور وراء علته وجوداً وعدمًا¹، إذن بهذا عرفنا أن معنى أن تكون الغاية مناسبة، أي هي المعتبرة وحدها في تسويغ هذه الأولوية في محلها، والتناسب هنا هو المقتضي المتعين في محله، ولا يسع معه غيره مما لا يحصل معه التناسب، وبخاصة أن الرؤية الفلكية اليوم هي القاطعة عن اختلاف المطالع؛ فيكون إذ ذلك القول بالرؤية الفلكية هو الأجدر والأقرب لإثبات بداية الصوم المفروض، وبذلك فإن صفتي الاعتبار في تسويغ الأولوية النازلة في واقعها متقاطعتان في حصول التسويغ المستمر لفقه الأولويات، وهذا ما على الفقيه النوازلي مراعاته في التحري عن تلك الصفتين، وهما في حالة تقاطعهما، وذلك بإعطاء الوسيلة الممكنة حكم مقصدها، وهذه المسألة مشتهرة عند الأصوليين، وقد بنوا على هذا الأصل عندهم فروعاً كثيرةً، دلت جملة منها على الحال التي يراعيها الفقيه النوازلي في فحصه وتحريه عن الأولى، بما هو المآل والمقصد الذي أفضت إليه وسائله، وهذا ما دفع إلى فرعية أصلية في دراستنا، وهي فقه نشأ عن فقه الأولويات، فهو متضمن فيه ومتموضع في أبوابه، هو فقه المآلات الذي يقوم على مراعاة الوسائل التي يشهد لها النص الخاص والعام باعتبارها ومشروعيتها.

¹ أنظر رسالة (أوائل الشهور العربية، هل يجوز شرعاً إثباتها بالحساب الفلكي) للعلامة الشيخ أحمد محمد شاکر، بدون ذكر الناشر، وقد كتبه رحمه الله تعالى، سنة ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٩ م في مصر .

إذن، إن فقه الأولويات قائمٌ في محله المتعين به على وسيلة ممكنة تؤدي بإمكانها إلى غايةٍ مناسبة في إطارها المقاصدي، فيكون فقه الأولويات هنا نوعاً من البيان الناشئ في محله الذي لا يحسن فيه تقديم غيره عليه، بخلاف فقه الموازنات الذي يتعين محله عند الترجيح بين المصالح والمفاسد المتعارضة، ليتبين بذلك أي المتعارضين يُعمل به وأيهما يُترك.

إن استدعاء البيان الناشئ في محله (مما يقتضي تعيين المناط الذي لا بد فيه من أخذ الدليل على وفق الواقع بالنسبة إلى كل نازلة، فأما إن لم يكن تمَّ تعيين، فيصحُّ أخذه على وفق الواقع مفروضاً الوقوع ويصحُّ إفراده بمقتضى الدليل الدال عليه في الأصل ما لم يتعيين، فلا بد من اعتبار توابعه، وعند ذلك نقول: لا يصح للعالم إذا سُئل عن أمر كيف يحصل في الواقع إلا أن يجيب بحسب الواقع، فإن أجاب على غير ذلك اخطأ في عدم اعتبار المناط المسؤول عن حكمه، لأنه سُئل عن مناط معين فأجاب عن مناط غير معين)^١.

إن مراعاة مقتضى الحال في إنشاء فقه يستدعي ترجيح الأولى وتقديمه في النازلة الواقعة، لنقوم - كما تم تحريره - على ما يعينه الدليل من الوسائل، وما ترشد إليه المدارك والعقول من الغايات والمقاصد، وحتى يصح حمل الغايات على وسائلها، فلا بد أن تظهر المناسبة بينهما، (لأن أخذ الأدلة على الأحكام يقع في الوجود على وجهين، أحدهما: أن يؤخذ الدليل مأخذ الافتقار والافتقار لما يتضمنه من الحكم، لُعرضاً عليه النازلة المفروضة لتقع في الوجود على وفاق ما أعطى الدليل من الحكم، أما قبل وقوعها؛ فبأن توقع على وفقه، وأما بعد وقوعها، فليتلافى الأمر، ويستدرك الخطأ الواقع فيها، بحيث يغلب على الظن أو يُقطع بأن ذلك قصد الشارع... وهذا الوجه هو شأن اقتباس السلف الصالح الأحكام من الأدلة، والثاني: أن يؤخذ مأخذ الاستظهار على صحة فرضه في النازلة العارضة، بأن يظهر بادي الرأي موافقة ذلك الفرض للدليل من غير تحرر لقصد الشارع)^٢، (واقْتضاء الأدلة للأحكام بالنسبة إلى محالها على وجهين، أحدهما: الاقتضاء الأصلي قبل طروء العوارض، وهو الواقع على المحل مجرداً عن التوابع والإضافات...، والثاني: الاقتضاء التبعي، وهو الواقع على المحل مع اعتبار التوابع والإضافات، وهو: كل ما اختلف حكمه الأصلي لاقتران أمر خارجي،... والدليل المأخوذ بقيد الوقوع معناه: التنزيل على المناط المعين، وتعيين المناط موجب في كثير من النوازل إلى ضمانم وتقييدات لا يشعر المكلف بها عند عدم التعيين، وإذا لم يشعر بها لم يلزم بيانها، إذ ليس موضع الحاجة، بخلاف ما إذا اقترن المناط بأمر محتاج إلى اعتباره في الاستدلال، فلا بد من اعتباره)^٣، ووجه النظر في تحقيق المقصد التشريعي المترتب

^١ مرجع سابق، الموافقات للشاطبي، بتحقيق مشهور بن حسن آل سلمان، ٣/٣٠٠-٣٠١.

^٢ المرجع السابق، ٣/٢٩٠.

^٣ المرجع السابق، ٣/٢٩٢-٢٩٣.

على تقرير المصلحة إنما هو (من حيث تعلق الخطاب بها شرعاً، فالمصلحة إذا كانت هي الغالبة عند مناظرتها مع المفسدة في حكم الاعتیاد، فهي المقصودة شرعاً، ولتحصيلها وقع الطلب على العباد...، فإن تبعها مفسدة أو مشقة، فليست بمقصودة في شرعية ذلك الفعل وطلبه، وكذلك المفسدة إذا كانت هي الغالبة بالنظر إلى المصلحة في حكم الاعتیاد، فرفعها هو المقصود شرعاً، ولأجله وقع النهي...، فالمقصود: ما غلب في المحل، وما سوى ذلك ملغى في مقتضى النهي، كما كانت جهة المفسدة ملغاة في جهة الأمر) ^١، (وكل ما تعارضت فيه الأدلة، فلا يخلو أن تتساوى فيه الجهتان أو تترجح إحداهما على الأخرى، فإن تساوتا، فلا حكم من جهة المكلف بأحد الطرفين دون الآخر، إذا ظهر التساوي بمقتضى الأدلة، ولعل هذا غير واقع في الشريعة، وإن فرض وقوعه فلا ترجيح هنا، إلا بالتشهي من غير دليل) ^٢، (وأما إن ترجحت إحدى الجهتين على الأخرى، فيمكن أن يقال: إن قصد الشارع متعلق بالجهة الراجحة، إذ لو كان متعلقاً بالجهة المرجوحة لما صح الترجيح، وكان الحكم كما إذا تساوت الجهتان، فيجب التوقف، وذلك غير صحيح مع وجود الترجيح، ويمكن أن يقال: إن الجهتين معاً عند المجتهد معتبرتتان، إذ كل واحدة منهما يحتمل أن تكون هي المقصودة للشارع، ونحن إذا كُلفنا بما يندح عندنا أنه مقصود للشارع لا بما هو مقصوده في نفس الأمر، فالراجحة، وإن تُرجحت لا تقطع إمكان كون الجهة الأخرى هي المقصودة للشارع، إلا أن هذا الإمكان مُطرح في التكليف، إلا عند التساوي الجهتين، وغير مُطرح في النظر، ومن هنا نشأت قاعدة مراعاة الخلاف) ^٣، والذي نخلص إليه من ذلك (أن الجهة المرجوحة غير مقصودة الاعتبار شرعاً عند اجتماعها مع الجهة الراجحة، إذ لو كانت مقصودة للشارع، لاجتمع الأمر والنهي معاً على الفعل الواحد...) ^٤.

إن اقتضاء الأدلة بالنسبة إلى محالها بوجهيه الأصلي والتبعي من منظور أصولي، يمكن إسقاطه على مصطلح "المناسب" بما هو: (عبارة عن وصف ظاهر منضبط، يلزم من ترتيب الحكم على وفقه حصول ما يصلح أن يكون مقصوداً من شرع ذلك الحكم، سواء كان ذلك الحكم نفيًا أو إثباتًا، وسواءً كان ذلك المقصود جلب مصلحة أو دفع مفسدة) ^٥، والمناسب إذ ذلك هو: المحل بمنزعه الأولى ولو توقعاً، لأنه يُنزع إليه لأولويته في تحقيق مناط الحكم وتنقيحه.

١ المرجع السابق، ٤٦/٢.

٢ المرجع السابق، ٥١/٢.

٣ المرجع السابق، الموافقات، ٥١/٢-٥٢.

٤ المرجع السابق، ٥٣/٢.

٥ الأمدي، سيف الدين، أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق وتعليق عبدالرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، ط١، سنة ١٣٨٧ هـ، ط٢، سنة ١٤٠٢ هـ، ٢٧٠/٣.

٦ أنظر تعريف الطوفي للمناسب، وهو: (ما تُتوقع المصلحة عقبيه لرابط عقلي)، في كتابه شرح مختصر الروضة، تحقيق عبدالله بن عبد المجسّن التركي، توزيع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد السعودية، ط٢، سنة ١٤١٩ هـ، ٣٨٨/٣.

المبحث الثالث

أسس فقه الأولويات

الأساس الأول

مقاصد الشريعة

تتميز أحكام الشرع بأنها مبنية على مصالح العباد، فهي بذلك مُعَيَّاة بتلك المصالح التي يستوفيهها المكلف عند تطبيقه لأوامر الشرع منطوقاً ومفهوماً، وبراغي في ذلك مصدرية الحق الذي هو: حقيقة ما يأمر به الشرع ويستعمله استظهاراً لمراد الشارع، (فكل من ابتغى في تكاليف الشريعة غير ما شرعت له، فقد ناقض الشريعة، وكل من ناقضها، فعمله في المناقضة باطل، فمن ابتغى في التكاليف ما لم يشرع له فعمله باطل)^١. وكذا ما يلزم عن هذا البطلان، أن لا يُراعى في استدعاء الأولي والفقهاء به باب المصالح المنظور في نسب اعتبارها أو الغائها، إذ إن وظيفة الفقه ليست مجرد إسقاط نصي للأحكام على المكلفين بها تقريراً لها فحسب، وإنما هي - أي وظيفة الفقه - ذات طبيعة تقويمية لا تقريرية، لأنها مبنية على استظهار البيان المناسب واستدعائه لا بلغة التقرير وحده، بل بلغة التقويم الذي يستند إلى المفاضلة والترجيح بين أهم المصالح وأكثرها نفعاً، وبين المفسد وأكثرها ضرراً، وإنما تقوم عليه تلك المفاضلة الترجيحية من ضبط إنزال البيان في محله، والتحري عن أولويته في نازلته الواقعة، أقول: إنما تقوم عليه هذه المفاضلة في أساسها هو تعرض الفقيه للمقاصد وتوسُّله بها، والمقاصد هي: (المعاني والحكم الملحوظة للشارع في جميع أحوال التشريع أو معظمها، بحيث لا تختص ملاحظتها بالكون في نوع خاص من أحكام الشريعة؛ فيدخل في هذا أوصاف الشريعة وغايتها العامة والمعاني التي لا يخلو التشريع عن ملاحظتها، ويدخل في هذا أيضاً معان من الحكم ليست ملحوظة في سائر أنواع الأحكام، ولكنها ملحوظة في أنواع كثيرة منها)^٢، وقيل هي: (المعاني والغايات والآثار والنتائج التي يتعلق بها الخطاب الشرعي والتكليف الشرعي، ويريد من المكلفين السعي والوصول إليها)^٣ والمقاصد قد يُعبر عنها بما يتفرع عن العلة، كالموجب والسبب والمؤثر وغيره، وتنفس من حيث مكانتها في التشريع ورتبتها في الأولوية والمفاضلة إلى ثلاثة أقسام هي:- المقاصد الضرورية والمقاصد الحاجية والمقاصد التحسينية، فبهذا التصنيف، تتحدد رتبة المقصد

١ مرجع سابق، الموافقات، كتاب المقاصد، الأدلة الشرعية، المسألة الثالثة، ٢٧/٣-٢٨.

٢ ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد التونسي، مقاصد الشريعة الإسلامية، تحقيق محمد الحبيب بن الخوجة، الناشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ١٤٢٥ هـ، ٣/١٦٥.

٣ الريسوني، إد أحمد، مدخل إلى مقاصد الشريعة، دار الكلمة للنشر والتوزيع، ط١، سنة ٢٠١٠م، ص٧.

في سلم الأولويات التي يدور الفقه حولها، وهذا التحديد الرئبي مما لا ينبغي أن يفوت الفقيه في تقديره وتوقيه في محل النازلة.

الأساس الثاني

نفي الحرج

يرتبط إدراك المعنى المناسب بأولويته المطلوبة استنباءً واستدعاءً— كما تم تقريره — بأساس نفي الحرج، بما أنه كلية مقاصدية، ذات استحقاق تشريعي في محله، على الفقيه - المُستَظْهر لمطلبه باستدعائه بما يحصل له من القرائن-إرخاؤه في محل إمكان المعنى المناسب، ذلك أن هذا الأساس يمثل بكليته وسيلة إجرائية من وسائل استدعاء ما هو أولى واستنبائه، ولذلك كان من متطلبات فقه الأولويات أن يتحقق لدى المستدعي له إمكاني فقه الوسائل بما هو الجانب الإجرائي اللازم في محل استنباء الأولى، ولذلك تقرر عند الأصوليين ارتباط المقصد بوسيلته، والمقصد هنا متعين في الأولوية الراجحة بمحلها المتحقق في كلية نفي الحرج، بما نص عليه قول الله تعالى

ذكره: (وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ^١) الحج: ٧٨، والوسيلة إذ ذلك قد تتبع

مقصدها في الاستنباء والاستدعاء لما للمقاصد من أثر في اقتضاء المعنى المناسب في محل الحكم لوسائلها، ما كان معه إذ ذلك بمنهجية مُقرّة في أبوابها من خفض دائرة الخلاف أو الترجيح بين الأدلة.

إن النسق المقاصدي ليحكم كلية نفي الحرج بأوصافها التقديرية، وذلك في مستويات التحصيل الإدراكي للفقيه النوازلي أو المُستدعي للأولى، فتمت صياغة جملة من القواعد الفقهية بإفشاءاتها الكلية تسلك سبيل رفع الحرج بمستوياته، حتى لو كان ذلك في جوانب افتراضية ^٢، تحددت مصادرها وطرق إثباتها، ومن هذه القواعد الكلية النازمة بأغليبيتها لوسيلة رفع الحرج والعمل على نفيه، قاعدة: "المشقة تجلب التيسير"، وما ينضوي تحتها من قواعد فرعية هي: ١- الضرورات تبيح المحظورات، ٢- الضرورات تقدر بقدرها، ٣- إذا ضاق الأمر اتسع، ٤- لا واجب مع العجز، ٥- الميسور لا يسقط بالمعسور، ونلاحظ هنا مفاصل المقاصدية على هذا النسق المستوعب لمعاني الحرج وإشكالاته واستحالاته ومآلاته اللازمة، فهذا التقعيد الذي شغل العقل الأصولي، واستحوذ على مهنيته في صياغة الكليات التي تندافع الجزئيات في نظم تطبيقاتها، إن هذا التقعيد هو: المكون لمضمون المعاني الصادرة عن استدعاء النظر الأصولي لما هو الأولى في بابهِ دون غيره مما لا أولوية له؛ فالضرورة المتعدية إلى

١ سورة الحج، آية ٧٨.

٢ (قد تتخلف مقتضياتها في نفس الأمر، ولكنه قليل بالنسبة إلى عدم التخلف؛ فاعتبرت هذه القواعد كلية عادية لا حقيقية)، قلت: إقتسبته من كلام نفيس للإمام الشاطبي في الموافقات، طبعة دار ابن عفان للنشر والتوزيع باعتماد مشهور بن حسن ال سلمان ١٥/٤.

جزئية الإباحة - وذلك في الحقيقة وفي نفس الأمر - لا تخالف دليلاً إلا لتوافق دليلاً استدعاء النظر واستنباه في محله انتزاعاً للمصلحة المقدره بقدرها، وعندئذٍ، فإن الضرورة - بما هي الحال التي يؤدي عدم مراعاتها إلى الإضرار بالمقاصد الخمس، وهي الدين والنفس والعرض والعقل والمال - ، إنها المُقتضى المكون لموجب استدعاء ما هو الأولى؛ إذ هو بأولويته: الفَعَال مقاصدياً دون غيره تماماً .

الأساس الثالث

الذرائع ١ : هي قاعدة كلية، تمتد في تعدياتها الفرعية سداً وفتحاً إلى ما يحرر الوسائل من بلاغاتها الممنوعة، لما تقرر إجرائياً من تبعية الوسائل لمقاصدها، فسد الذريعة أو فتحها استدعاء في محله، يقدره الفقيه النوازلي، للمطلب الأولي، وهذا ما ينزع إلى عدّ هذا الأساس قاعدة فقهية تتحايت مع ما يقتضيه النظر المصلحي في محله، دون اعتباره أصلاً مرعياً متعدياً في جميع فروعه؛ إذ إن إعطاء الذرائع هذا الاعتبار بإطلاق سداً أو فتحاً مفض إلى مخالفات صريحة، كالمشهور عند مالك رحمه الله تعالى في قوله بكَراهة صيام سنة من أيام شوال الموالية ليوم الفطر؛ سداً لذريعة اعتقاد وجوب صومها^٢، وهذه اللازمة، قد طرأت على كل من عمَد إلى اعتبار الذرائع أصلاً أجراه في صياغته الاجتهادية، دون من قصر الذرائع سداً وفتحاً على ما يقتضيه استدعاء المقصد، بوصفها قاعدة يصار إليها استدعاءً في محله، لا بوصفها أصلاً في محل استدعاء المقصد وفي غيره.

١ الذرائع لغة: جمع ذريعة، والدَّرْعُ: ما يستتر به الصائد، أنظر المعاني الجامع، والذريعة: حلقة يتعلم عليها الرامي، وقيل: الوسيلة والسبب إلى الشيء، أنظر المعجم الوسيط، وفي لسان العرب: عن ابن الاعرابي قوله: سمي هذا البعير الدَّريئة والذريعة ثم جعلت الذريعة مثلاً لكل شيء أدنى من شيء وقرب منه، ٩٦/٨. واما اصطلاحاً: فإن عند الأصوليين مسلكين في تعريف الذريعة بحسب ما تؤدي إليه، الأول: أنها وسيلة إلى الشيء سواء كان مباحاً أم محرماً، وممن سلك بالذريعة هذا المسلك الإمام القرافي حيث قال: (علم أن الذريعة كما يجب سداً، يجب فتحها، وتكره وتندب وتباح، فإن الذريعة هي الوسيلة، فكما أن وسيلة المحرم محرمة، فوسيلة الواجب واجبة كالسعي للجمعة والحج)، أنظر القرافي، أبو العباس شهاب الدين أحمد ابن ادريس بن عبدالرحمن المالكي، شرح تنقيح الفصول، تحقيق طه عبدالرؤوف سعد، نشر شركة الطباعة الفنية المتحدة، ط ١، سنة ١٣٩٣ هـ، ١٤٩/١.

٢ جاء في موطأ الإمام مالك، قال يحيى: سمعت مالكا يقول في صيام ستة أيام بعد الفطر من رمضان: إنه لم ير أحداً من أهل العلم والفقه يصومها، ولم يبلغني ذلك عن أحد من السلف، وإن أهل العلم يكرهون ذلك ويخافون بدعته، وأن يُلحَقَ برمضان ما ليس منه أهل الجهالة والجفاء لو رأوا في ذلك رخصة عند أهل العلم و رأوهم يعملون ذلك، كتاب الصيام، جامع الصيام، رقم ١١٠٣، مكتبة أبو بكر الصديق.

يأتي أساس الذرائع على أنه قاعدة مبنية على أصل اعتبار مآلات الأفعال، بما هي المحتوى المقاصدي الذي هو أساس التشريع ومناطق الحكم فيه تحقيقاً وتنقيحاً، فالذرائع إذ ذلك، بما هي: وسائل يُبنى عليها التقصيد القائم على الدليل، هي مداد النظر الفقهي المستدعي لمطلب الشرع، وذلك في حالي السد والفتح، وعلى أي وجه تكون المعالجة المصلحية معللة بالمُدرك المقاصدي الأولى في بابيه، ولا بد في ذلك من تحقيق مناط سد الذريعة أو فتحها وتنقيحها.

ومما تقدم فإن الذريعة بما هي التوسل إلى ما هو مصلحة، هي عمل فقهي يؤديه الفقيه المقاصدي إجرائياً في واقع استصحاب المصلحة ولو توقعاً، لأن الاجتهاد في مقارباته الاستدلالية يقوم الظن الغالب والتوقع للأرجح من المصالح.

أن الذرائع أياً كان مجالها في مقاربات المجتهدين المقاصدية، يدور ورائها الضابط لها من الأدلة، فهي على ذلك كما يراها الأصوليون، إما معتبرة، وإما ملغاة، وإما مختلفٌ فيها، وهذا التقسيم على تفاوته الواضح، ونزاعه اللفظي، وخلافه الصوري، وإشكالاته الأصولية عند الأصوليون والفقهاء، لا ينهض بنا إلى التشاغل به عن أصل هذه الدراسة في واقع الاجتهاد الذرائعي باللازمة الباعثة على تحرير المقاصد.^١

١ قلت: قد سُحِنت كتب الأصوليين بالنزاعات في هذا الباب، وتباينت مناحي تقسيم الذريعة والتوقي المذهبي في توحيد معنى الذريعة والوسيلة، أو التفريق بينهما على ما لا مشاحة فيه، وقد رأيتُ ان تنحصر دراستي على إطارها في نظرية المقاصد في الاجتهاد الذرائعي الباعث على تحرير فقه ما هو الأولى في بابيه، فليعلم.

المبحث الرابع

أثر الاجتهاد الذرائعي في تحقيق أصول فقه الأولويات وتطبيقاته

المقاصدية

يقوم الاجتهاد في مقارباته الأغلبية على العقل الذرائعي الذي يمحس النظر في ما هو الأولى بلوغه مما يقبل التطبيق الأقرب لمفهوم المصلحة بكل مستوياتها الضرورية والحاجية والتحسينية، وإن قصر النظر في الاجتهاد على ما يقبل التطبيق المصلي، يؤسس الذرائعية المستمرة في تحسين أدائها والظافرة بمطالبها، ولذا فحصر الاجتهاد بما توصل إليه الذرائعية، هو الحد المطلوب، وهو المحقق لصفتي العدل والإحسان اللذين هما أساس التشريع كله، فالعدل: وضعية قيميّة تقاس بما يتحقق من معايير المصلحة، يبعدها الأولي المفروض، وهو المتعلق بكل صور الخيرية بأنصبتها المقرونة بحقوق العباد، ولذا فالعدل: إسم جامع لكل معاني ودلالات الشرع المتعلقة بمسمى العبادة التي قوامها المصالح الضرورية الخمس: الدين والنفس والعقل والعرض والمال، وأما الإحسان، فهو: تميز في تحقيق المصلحة ببعدها الضروري، وما وراء ذلك من المقاصد الحاجية والتحسينية، وإن العدل والإحسان^١ بذلك، هما قطبا الذرائعية التي تحكم الفقيه، الذي يقارب باجتهاده وملكته وحسه وذوقه لمعنى المصلحة بوصفها: عللاً تدور ورائها أحكامها الشرعية المناسبة، ولذا فقد فسر الإمام الغزالي المصلحة (بالمحافظة على مقصود الشارع، وقطع بكونها حجة)^٢.

إن مما ينبغي تحقيقه في هذا السياق، ما يكون من تداخل مصطلحات هذا الباب ووحدتها الموضوعية، فالأولويات والمقاصد والمصالح، هي مصطلحات ترسم حدود الذرائعية وتبين مسالكها، وهي مشرعٌ لترتيب علل الأحكام الملحوظة بوصفها الظاهر المنضبط، وإن ما نحده من فواصل بين هذه المصطلحات إنما هو في مسمى النظر الذرائعي ومآلاته، وهي فواصل لفظية نظرية، لا تتجاوز إشكالاتها حدود التصور.

١ أنظر ما قاله الإمام العز بن عبد السلام بن ابي القاسم في كتابه قواعد الأحكام في مصالح الأنام، بتحقيق ومراجعة طه عبد الووف سعيد، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، سنة ١٩٩١م، ٢ / ١٨٩:

(وأجمع آية في القرآن الكريم للحث على المصالح كلها والزجر عن المفساد بأسرها، قوله تعالى: "إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ" النحل / ٩٠ فإن الألف واللام في العدل والإحسان للعموم والاستغراق، فلا يبقى من دق العدل وجله شيء إلا اندرج في قوله تعالى "إن الله يأمر بالعدل"، ولا يبقى من دق الإحسان وجله شيء إلا اندرج في أمره بالإحسان .

٢ الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الطوسي المستصفي، محمد عبدالسلام عبد الشافي، نشر دار الكتب العلمية، ط ١، ١٣١٤ هـ، ص ١٧٩، وفيه نوع تصرف.

ومن يتبع النظارين من الأصوليين، يرى إجماعهم على ما يلزم المجتهد من فهم المقاصد والإحاطة بمكوناتها الموضوعية، ليتمكن من فهم الموضوع على ما هو عليه، وهذا هو جذر المسألة فيما يؤدي إليه الاجتهاد الذرائعي في تحقيق أصول فقه الأولويات، ومن أظهر المسائل على اجتلاب الذرائعية للأولى مصلحياً، بحسب ما يقتضيه النظر في الدليل، أنه قد يصار إلى العدول عن مقتضى قياس جارٍ إلى مصلحة جزئية (لأن فهم نفس الشرع يوجب ذلك، فإذا عرّضت للمجتهد مسألة يتناولها أصل كلي، كالقياس الجلي الظاهر في علقته، ثم ألجأه نظره المصلحي وتوقيه المنقذ في ذهنه بدليل قائم في بابهِ إلى العدول عن ذلك الأصل؛ استشرافاً لما يُرجى تحقيقه من المصالح، فإن هذا العدول ذرائعي في صورته، يتبع نظر من استقصده بذاتية محصورة في مسوغات اجتهاده، وهو من جنس أصل الإستحسان؛ بما هو عند الأصوليين: (العدول بالمسألة عن حكم نظائرها لدليل) ^١ حصل عند المجتهد تقييم له، فراه موضع تفصيدي؛ فاستصلحه، (كما لو باع رجل سلعة بثمن لأجل، ثم اشتراها بائعها بعينها، قبل قبض ثمنها بأكثر من الثمن الأول لأبعد من الأجل الأول، فالقياس يقتضي جواز البيعتين فيهما، لأن كلا منهما بيع سلعة بثمن إلى أجل معلوم، لكن عدل بهذه المسألة عن نظائرها من أفراد بيع السلعة بثمن إلى أجل بدليل خاص، وهو هنا: أن السلعة الخارجة من اليد العائدة إليها ملغاة، فيؤول الأمر إلى أخذه عند الأجل نقداً، ودفعه أكثر منه من حينه عند الأجل الثاني، وهذا عين الربا) ^٢، واستبصار المجتهد في هذا العدول بما ظفر به من مصلحة التبيين عن بطلان هذا البيع لثبوت ربوبيته، تفصيدي ذرائعي، قام على دليل خاص استدعى استثناء هذه الجزئية من أصل كلي، ثم توصيفه مقاصدياً بأنه الأولى في سياقه وبابه .

١ انظر في تعريف الاستحسان: رفع الحرج في الشريعة الإسلامية، دراسة أصولية تأصيلية ليعقوب عبد الوهاب الباحسين، نشر مكتبة الرشيد، الرياض، ط٤ سنة ٢٠٠١م، ص٢٨٨، وانظر للافادة التفصيل الذي أتى عليه الإمام السرخسي في أصوله، نشر دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠٢.

٢ الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار، مذكرة في أصول الفقه، نشر مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط٥، ٢٠٠١م، ص٢٠٠.

المبحث الخامس

نموذج من تطبيقات فقه الأولويات واستدلالات الأصوليين فيه

يغلب في تطبيقات فقه الأولويات أصل التخفيف ونفي الحرج بكلية المنصوص عليها في صريح قول الله تعالى (وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ) الحج/٨٧، فنفي الحرج أصل يتبعه نظر المستبصر عنه، (يزدوج فيه العقل والسمع، ويصطحب فيه الرأي والشرع)^١، ليستخرجه؛ إما (بالتمسك بالبراءة الأصلية، أو بأصالة الإباحة في الأشياء، أو بالتمسك بالمصالح، أو بالاحتياط)^٢.

وذلك في سياق تدبير الأمر في الواقع، إذ إن من الفقه اللازم ما يُمكن من تكييف تطبيق الدليل تطبيقاً ينتفي معه الحرج المرفوع عن أهل هذه الملة، فهذا الأصل الكلي هو المُجلى عما أَراده الله تعالى من التشريع المفروض على ما يقتضيه حال المكلفين، وتتسع له مداركهم مما يطيقون أدائه، ولا يتجشمون فعله؛ فيُسَرُّ التشريع إذن: خصوصية في مضمون التكاليف، وذلك في مكون الأمر والنهي ومقتضياتهما، وهو ما يقوم عليه مسمى "الإسلام" بوضعيته عند الله تعالى الدين الذي ارتضاه إكمالاً وإتماماً، وكلف به عباده تكليفاً بالحق والميزان؛ فهذا اليسر الخاص قائم على الحق الذي يضبطه ميزانه المقترن بحدود الطاقة الإدراكية والفعلية عند المكلفين.

وغير خاف أن تقاطع الحق - بما هو المفروض من التكاليف - مع الميزان - بما هو المُحدد الفاصل لما سيكون من التكاليف المفروضة لاعتبارات بشرية صرفة - هو سمة دين هذه الأمة، التي توسط شرعها بسبب من إضافة الحق إلى ميزانه الموضوع له من قِبَلِ الله تعالى؛ حتى تحققت المناسبة المصلحية المستمرة بين الشرع وبين الناس، وتم لهم ذلك فيما اختاره لهم الله جل ذكره مما أنزله عليهم بالصدق والعدل المتلازمين^٣، وذلك في قوله تعالى: (وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ) الانعام/١١٥ .

إن مما تقرر في أساليب البيان واستعمالاتها أسلوب الخروج عن مقتضى الظاهر، وذلك في وضع الخبر موضع الإنشاء، لأغراض تخص تحرير المعاني والتوسع

١ مرجع سابق، المستصفي للغزالي، تحقيق محمد عبد السلام عبد الشافي، المقدمة ص ٤ ، بنوع تصرف.

٢ الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبدالله، إرشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق أحمد عزو عناية، نشر دار الكتاب العربي، ط١، سنة ١٩١٩ هـ ، ١٠٠/٢، بنوع اقتباس و تصرف.

وهو نص قول الله عز وجل: (اللَّهُ الَّذِي أَنْزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانَ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ) الشورى

في دلالاتها، وهذا العدول، (يتبوأ مكانة مهمة في الدرس البلاغي، لأن إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر يدفع إلى البحث في دقائق أحوال الكلم، ولطائف ملايسات الحال عن مناسبات تربط المقال بالمقام، ولا يقع العزول موقعه من مطابقة الحال، إلا كان بؤرة معلماً للمزية، يقول عبد القاهر: "وكل ما كان فيه على الجملة مجازاً واتساع وعدول باللفظ عن الظاهر؛ فما من ضرب من هذه الضروب، إلا وهو إذا وقع على الصواب وعلى ما ينبغي، أوجب الفضل والمزية؛ فالعدول موضع مزية ما طابق المقتضى...")^١، وهو مقتضى ظاهر الحال، والحال هو: الأمر الداعي لإيراد الكلام مكيفاً بكيفية مخصوصة، سواء كان ذلك الأمر الداعي ثابتاً في الواقع، أم كان ثبوته بالنظر إلى ما عند المتكلم، أما ظاهر الحال؛ فهو: الأمر الداعي بشرط أن يكون ذلك الأمر ثابتاً في الواقع فقط، فظاهر الحال أخص من الحال، فيكون مقتضى ظاهر الحال أخص من مقتضى الحال، فإذا خرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر، كان سائراً على مقتضى الحال)^٢، وإن قضية العدول الملازمة للصدق في الآية المذكورة تتكيف بكيفية مخصوصة بسبب ما يلزم من حملها على المعنى الذي ينبغي أن يقتضيه الحال، وهو الخروج عن الظاهر؛ فالعدل الملازم للصدق هنا: وصف خبري عن التشريع، أفاده ظاهر اللفظ، فصيده بالمعنى الإنشائي الأمر بجريانه عند المُقَدِّرِينَ من العلماء في مقاربات النظر وتحصيلاته في طلب الوضعية الذرائعية الموافقة لدليلها والمحاطة بأصلها المقصود في خطاب الشرع.

وهذا ما صاغه أهل الاختصاص في تمكّنهم (من تحصيل أعظم المصلحتين بتقويت أدناهما، ودفع أعظم المفسدتين، باحتمال أدناهما...)^٣، وفي بُعد آخر لرصد الذرائعية، (تبين أن السيئة تُحتمل في موضعين، دفع ما هو أسوأ منها، إذا لم تُدفع إلا بها، وتحصل بما هو أضعف من تركها، إذا لم تحصل إلا بها، والحسنه تُترك في موضعين، إذا كانت مُفَوِّتة لما هو أحسن منها، أو مستلزمة لسيئة تزيد مضررتها على منفعة الحسنه، هذا فيما يتعلق بالموازانات الدينية)^٤ الحاصلة (بتحصيل المصالح، وتكميلها، وبتعطيل المفساد وتقليلها،... ليكون في ذلك ترجيح خير الخيرين وشر الشرير)^٥، وإن المصلحة المرسله بمنزعتها التقديرية الموصوف في إجراء استدعاء الغالبين المقاصد، هي أصل في هذا الباب، وهي مدار النظر المقاصدي المُمتد في الأدوات التحصيلية لفقه الأولويات، كالتعارض بين أحكام شرعية متزاحمة، يؤدي النظر فيها إلى استدعاء ما حقه التقديم، وفي هذه اللازمة الأصولية، مُنَع من التَّحْيُل (الذي تتعارض

١ من كلام الباحث بن محمد بابطين ياسر، في مقالة له بعنوان: خروج الطلب إلى الخبر، مجلة المخبر، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، عدد ١١، رقم ١، ١٠٧/٨٧.

٢ أبو المعالي، جلال الدين القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط ٣، ٨٠/٢.

٣ مرجع سابق، مجموع الفتاوى لابن تيمية، ٤٨/٢٠.

٤ مرجع سابق، ٥٣/٢٠.

٥ المرجع السابق ٤٨/٢٠، بنوع تصرف.

فيه مصلحة الأصل مع مفسدة المآل) ^١، وما ذلك إلا إحاطة بالمقصد الذي يتسور باب المصلحة على امتداد معانيها الملحوظة في حالها ومآلها^(٥)؛ إذ إنها مما يعلم من المنطق التشريعي بالضرورة فلا تشريع إلا لمقصد، فالحكم يَنْعَى حكمته التشريعية محاطة بما ينهض بحمايتها.

والحمد لله العظيم في هداه، الكريم في رضاه، وصلاة وسلاما على نبيه المختار الذي إرتضاه .

١ انظر بحث (الفرق بين الذرائع والحيل)، د.مصلح بن عبد الحي النجار ، وهو من منشورات الملتقى الفقهي الذي يشرف عليه د. عبدالعزيز الفوزان.

المصادر والمراجع :

- (١) الإحكام في أصول الأحكام، لأبي محمد علي بن أحمد المعروف بابن حزم الظاهري، تحقيق محمد أحمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- (٢) الإحكام في أصول الأحكام، لسيف الدين الأمدي، تحقيق وتعليق عبدالرزاق عفيفي، المكتب الاسلامي، ط١، سنة ١٣٨٧ هـ. و ط٢، سنة ١٤٠٢ هـ.
- (٣) ارشاد الفحول، الى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي بن محمد بن عبدالله الشوكاني و تحقيق أحمد عزو عناية، نشر دار الكتاب العربي، ط١، ١٤١٩ هـ.
- (٤) أصول السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي، نشر دار المعرفة، بيروت، بلا تاريخ.
- (٥) أعلام الموقعين عن رب العالمين، محمد بن ابي بكر شمس الدين المعروف بابن قيم الجوزية، تحقيق محمد عبد السلام ابراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، سنة ١٤١١ هـ.
- (٦) الإيضاح في علوم البلاغة و جلال الدين القزويني، أبو المعالي، تحقيق محمد عبدالمنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط٣ بلا تاريخ
- (٧) تأصيل فقه الموازنات، عبدالله يحيى الكمالي، دار بن حزم، سنة ١٤٢١ هـ.
- (٨) تهذيب مدارج السالكين لابي عبدالله شمس الدين محمد بن أبي بكر المشهور بابي قيم الجوزية، هذبه عبدالمنعم صالح العلي العزي، دار النشر للجامعات، مصر، ط١، سنة ١٤٣١ هـ.
- (٩) حاشية العلامة البناني على متن جمع الجوامع لتاج الدين عبد الوهاب ابن السبكي، ط٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي.
- (١٠) رسالة " أوائل الشهور العربية، هل يجوز شرعا إثباتها بالحساب الفلكي" لأحمد محمد شاكر، بدون ذكر للناسر، وقد كتبه سنة ١٣٥٧ هـ. مصر.
- (١١) الرسالة، محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت
- (١٢) رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، تاج الدين عبدالوهاب بن تقي الدين السبكي، تحقيق محمد معوض وآخر، عالم الكتب، بيروت، ط١، سنة ١٤١٩ هـ.
- (١٣) رفع الحرج في الشريعة الإسلامية، دراسة أصولية تاصيلية، ليعقوب عبد الوهاب الباحسين نشر مكتبة الرشيد، الرياض، ط٤، سنة ٢٠٠١ م.

- (١٤) الشرح الكبير لمختصر الأصول في علم الأصول، أبو المنذر محمود بن محمد بن مصطفى بن عبداللطيف المنياوي، ط١، سنة ١٤٣٢ هـ.
- (١٥) شرح تنقيح الفصول ، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن ادريس القرافي، تحقيق طه عبدالرؤوف سعد ، نشر شركة الطباعة الفنية المتحدة ، ط١، سنة ١٩٩٣م.
- (١٦) شرح مختصر الروضة، نجم الدين سليمان الطوفي، تحقيق عبدالله بن عبدالمحسن التركي توزيع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد ، السعودية، ط٢، سنة ١٤١٩ هـ.
- (١٧) فقه الأولويات، دراسة في الضوابط ، محمد الوكيل من منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، سلسلة الرسائل الجامعية، رقم ٢٢، ط١، سنة ١٤١٦ هـ.
- (١٨) قواعد الأحكام في مصالح الأنام، العز بن عبدالسلام بن ابي القاسم، تحقيق ومراجعة طه بن عبد الرؤوف سعيد، الناشر مكتبة الكليات الأزهرية ، سنة ١٩٩١م.
- (١٩) كتاب الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان ، محمد الخضر حسين ، اعتنى به د. محمد عمارة، نشر نهضة مصر للطباعة والنشر ، سنة ١٩٩٩م.
- (٢٠) كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. عبدالحميد هنداوي، منشورات دار الكتب العلمية، ط١، سنة ٢٠٠٣م.
- (٢١) لسان العرب ، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل بن منظور الأنصاري، دار صادر ، بيروت ، ط٣، سنة ١٤١٤ هـ.
- (٢٢) مجلة المخبر، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، مقالة " خروج الطلب الى الخبر" ياسر بن محمد بابطين ، عدد ١١ ، رقم ١ .
- (٢٣) مجموع الفتاوى ، تقي الدين أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية ، عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، نشر مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٩٩٥ م.
- (٢٤) مدخل الى مقاصد الشريعة ، أحمد الريسوني، دار الكلمة للنشر والتوزيع ، ط١، سنة ٢٠١٠م.
- (٢٥) مذكرة في أصول الفقه، محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، نشر مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة ط٥ ، سنة ٢٠٠١م.
- (٢٦) المستصفي ، أبو حامد محمد بن محمد الطوسي الغزالي ، تحقيق محمد عبدالسلام عبد الشافي، نشر دار الكتب العلمية ، ط١، سنة ١٤١٣ هـ.

(٢٧) المعجم العربي الأساسي ، تأليف جماعة من اللغويين العرب ، المنظمة العربية للتربية والثقافة.

(٢٨) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية في القاهرة ، صدر سنة ١٣٧٩ هـ.

(٢٩) مقاصد الشريعة الإسلامية ، محمد الطاهر بن محمد التونسي ابن عاشور ، تحقيق محمد الحبيب بن الخوجة، الناشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر ، سنة ١٤٢٥ هـ.

(٣٠) المقدمات الممهدة لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعية والتحصيلات المحكمات لأمهات مسائلها المشكلات ، لأبي الوليد محمد بن أحمد القرطبي المعروف بابن رشد ، تحقيق سعيد أحمد أعراب ، دار الغرب الإسلامي ، ط١ ، سنة ١٤٠٨ هـ.

(٣١) المنثور في القواعد الفقهية، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، نشر وزارة الأوقاف الكويتية، ط٢ ، سنة ١٩١٥ هـ.

(٣٢) المنزاع البديع في تجنيس أساليب البديع ، لأبي محمد القاسم السجلماسي، تقديم وتحقيق علال الغازي، مكتبة المعارف، الرباط، ط١ ، سنة ١٤٠١ هـ.

(٣٣) منشورات الملتقى الفقهي باشراف عبد العزيز الفوزان ، مقالة " الفرق بين الذرائع والحيل " ، د. مصلح بن عبد الحي النجار.

(٣٤) الموافقات لأبي اسحق ابراهيم بن موسى الشاطبي ، تحقيق مشهور بن حسن آل سلمان، دار بن عفان للنشر والتوزيع، ط١ و سنة ١٤١٧ هـ.

(٣٥) موطأ الإمام مالك، نشر مكتبة أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه ، بلا تاريخ

(٣٦) النهاية في غريب الحديث والأثر، المبارك بن محمد الجزري بن الأثير، مجد الدين أبو السعادات، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، ط٤ ، سنة ١٣١٤ هـ.